

# بيان بلدية قردة للديمقراطية التشاركية



مارس 2018

# ميثاق بلدية قرمدة للديمقراطية التشاركية



مارس 2018

يستند ميثاق بلدية قرمدة للديمقراطية التشاركية على جملة المبادئ الواردة في دستور جانفي 2014 التي تكرس مبدأ التدبير الحر (الفصل 132 من الدستور التونسي) ومبدأ الديمقراطية التشاركية (الفصل 139 من الدستور التونسي) و الحكومة الرشيدة.

وعليه ، فإن بلدية قرمدة تتلزم بتطبيق ميثاق الديمقراطية التشاركية المتمحور في البند التالية :

- البند الأول : تقوم الديمقراطية التشاركية على مبادئ أساسية تتلزم البلدية بضمانها : الانصاف، المساءلة، الشفافية، الديمومة، النجاعة، الالتزام المدني، بناء الثقة بين المواطن والمؤسسة البلدية.
- البند الثاني : تسهر البلدية على تطوير آليات النفاذ إلى المعلومة (المكتوبة، السمعية، البصرية والالكترونية) المتعلقة بجميع موارد ونفقات ومشاريع البلدية طبقاً للمقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.
- البند الثالث : تتلزم البلدية بتشريك مكونات المجتمع المدني المحلي في تشخيص حاجيات المناطق السكنية التابعة للبلدية و ذلك في ما يتعلق ب مجالات تدخل البلدية.
- البند الرابع : تتلزم البلدية بتطبيق الآليات التشاركية المباشرة والخاصة بمشاريع البنية التحتية، المشاريع الثقافية، المشاريع الاقتصادية والمشاريع الاجتماعية، والتي تفتح المجال لتابعة و تقييم كل مراحل تنفيذ المشاريع.
- البند الخامس : تتلزم البلدية بإعداد ، بطريقة تشاركية ، خطط اعلام و اتصال تغطي كامل المنطقة البلدية و تشمل كل الفئات الاجتماعية لضمان مشاركة فعلية لها.
- البند السادس : تتلزم البلدية بالتشاور مع المجتمع المدني المحلي لاختيار آليات تشكيل المواطن في اخذ القرار.
- البند السابع : تتلزم البلدية بتحديد مهام و أدوار كل طرف معني في تطبيق الآليات التشاركية من خلال وثيقة رسمية.

رئيس النيابة المخصوصة بلدية قرمدة

محمد رياضي اطيلادي

تساند الجمعيات المضية أسفله بلدية قرمدة لتطبيق ميثاق الديمقراطية التشاركية.

قرمدة في //

الإمضاء

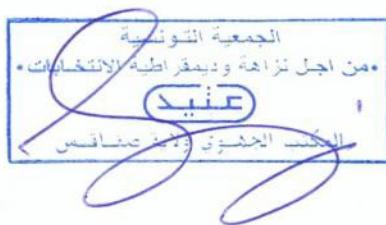
الجمعية

الجمعية للتنمية  
علاقتها بالبيئة

جمعية العمل  
والمواطنة



الغرفة الفتى الحالمين  
بقرمدة JCI



للمعنة التونسية من  
ادل نراطة وديصر اطلاع  
النائابات "حديد"

الجمعية لأصحاب القرمة

الإمضاء

الجمعية



تونس لينا



جمعية المرأة الـ ٢٠١٣